

## كلمة ممثل سمو ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء

سعادة وزير المالية ووزير التخطيط

السيد / ناصر عبد الله الروضان

بسم الله الرحمن الرحيم

الحضور الكرام

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يشرفني أن أنوب عن سمو ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء في مراسم افتتاح مؤتمر كما يسعدني أن أنقل إليكم تحيات سموه وتمنياته بالنجاح والتوفيق لفعاليات هذا المؤتمر الذي يعقد في وقت يتطلب تضامناً جهود كافة الدوائر الاقتصادية في البلاد لتحديد المسار الأمثل لاقتصادنا الوطني خلال الأعوام الهامة القادمة، وصولاً إلى المكانة التي نشدها من النمو والازدهار.

فقد مضى أكثر من عامين على تحرير البلاد من ربقة الاحتلال العراقي الفاشم، وكان علينا أن نتحمل تبعات ذلك الغزو البربري وانعكاساته السلبية على جميع مرافق البلاد وسائر القطاعات الاقتصادية المحلية، ولقد تمكنا بحمد الله وتوفيقه من ترتيب خطانا لتحديد الأولويات

المناسبة وإعادة العافية إلى المرافق الضرورية وفي مقدمتها قطاعات الخدمات كالماء والكهرباء والتعليم والرعاية الصحية وتنظيف البيئة من كارثة حرائق النفط وتأمين الأرض من مخلفات العدو المدحور... لقد كانت الإنجازات في هذه المجالات باهرة للجميع وتمت خلال فترة قياسية أشاد بها العالم أجمع يحق لنا ككويتيين أن نفخر بها وأن نتخذ منها دافعاً قوياً لمواصلة العزم ومواجهة التحديات الأخرى.

أما على الصعيد الاقتصادي، فقد استطعنا بفضل من الله وتوفيقه إعادة الحيوية في قطاعات النفط ومعاودة القدرة على إنتاجه وتصديره، كما استطعنا الحفاظ على قيمة الدينار بحيث استعاد حرية تحويله في فترة قصيرة بدعم من الاحتياطات المالية التي أذخرت وتُبيت في الفترات السابقة فكانت سنداً عظيماً وعاملاً حاسماً في صون كرامة الكويتيين والمساعدة على تحرير تراب الوطن الغالي. وقد دهش العالم للسرعة التي استطاعت الكويت خلالها من استعادة نشاط جهازها المصرفي والمالي والوفاء بما كان على ذلك الجهاز من التزامات، وإضافة إلى ذلك استعادة حرية تحويل الدينار بأسعار تقارب السعر الذي كان عليه قبل الاجتياح العراقي الغاشم على الرغم من كثرة الأعباء، ونعتمد بأن هذا الإجراء كان له أكبر الأثر في عودة الثقة في اقتصاد البلاد وسمعتها المالية ونموه في المستقبل، ذلك أن النقود بأدوارها المختلفة كمخزون للثروة ووحدة لقياس القيمة ووسيلة للتبادل، يعد ثباتها واستقرارها أهم عامل في ثبات واستقرار اقتصادات الدول.

ومن منطلق الأهمية الحيوية للقطاع المصرفي وكونه حجر الزاوية للنشاط الاقتصادي، فقد أخذنا على عاتقنا منذ فترة مبكرة بعد التحرير دراسة أفضل السبل لعلاج مشاكله والتي تمثلت في المقام الأول في المديونيات الصعبة للعملاء، التي تفاقمت بعد الغزو الغاشم وانتقلت كاهل المصارف الوطنية إن لم تهدد كيانها ووجودها.

وعليه فقد صدر القانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٩٢م بمعالجة أوضاع الجهاز المصرفي ومن خلال ذلك القانون روعي وضع حل جذري لهذه المعضلة المصرفية بأقل أعباء ممكنة على المالية

العامه، آخذين في الاعتبار النتائج المستخلصة من برنامج تسوية المديونيات الصعبة والذي بدى في تطبيقه عام ١٩٨٦ م. وهذا القانون كما تعلمون يمر الآن في القنوات الدستورية تمهيداً لإقراره.

وفي سعينا نحو إيجاد التمويل المناسب لعمليات إعادة البناء والوفاء بمتطلبات إعادة تأهيل مرافق البلاد المتضررة، فقد لجأنا إلى الاقتراض لأننا لم نرغب في تسييل استثمارات أساسية يفوق عائدها ما سندفعه من فائدة على ذلك الاقتراض، ونجحنا في الحصول على قرض بمبلغ خمسة مليارات ونصف المليار دولار أمريكي بفائدة منافسة دون أن نقدم أي ضمان لقاء ذلك سوى سمعتنا المالية، وهذه شهادة أخرى نفخر بها وتعطينا الثقة والطمأنينة بسلامة إجراءاتنا ومعالجاتنا.

الإخوة والأخوات....

لقد كان للمجهودات المبذولة نتائج ملموسة على مختلف جوانب الاقتصاد الوطني ليس الوقت هنا كافياً لسردها جميعاً، ولا سيما استعادة القطاع النفطي لنشاطه في فترة قياسية، ليقارب إنتاج النفط حالياً مستوياته قبل الغزو الغاشم. وكذلك استقر المستوى العام للأسعار عند حدود مقبولة خلال عام ١٩٩٢ م، في حين بدأ الميزان التجاري لدولة الكويت مع العالم الخارجي بتحقيق فائض في قيمته منذ شهر يوليو من عام ١٩٩٢ م.

ونحن في الوقت الحاضر علينا بذل المستطاع من أجل تقليص العجز في ميزانية الدولة وزيادة الإنتاج ودفع معدلات الأداء في القطاعات الاقتصادية للبلاد والنظر إلى الأمور بمنظار يختلف عن السابق بعد أن زادت الأعباء وتآكل جزء من الاحتياطيات المستثمرة، وأصبحت عوائد النفط في ظل الظروف الحالية لا تكاد تفي باللائم.

وعليه فأمامنا واجبات كثيرة ومسائل تنتظر المعالجة مثل مشكلة انخفاض إنتاجية عوامل الإنتاج الوطنية وإيجاد السبل الكفيلة بزيادة الإنتاج، والقضاء على العجز في ميزانية الدولة، وزيادة فاعلية الإنفاق الحكومي لزيادة الدخل القومي خلال السنوات المقبلة، وذلك عن طريق التوصل إلى الوسائل التي من شأنها زيادة أثر الإنفاق الحكومي على كل من الدخل والإنتاج.

كما نأمل أن نوفق في اختيار أنسب صيغة تجاه تحويل بعض المشاريع الحكومية إلى القطاع الخاص في سبيل تطوير الخدمات وتنمية الاقتصاد وإزالة الأعباء عن ميزانية الدولة بحيث تفوق الفوائد الناتجة من ذلك التحول والتكاليف الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عنه .

وكلنا ثقة بأن هذا المؤتمر سيساهم مساهمة فعالة في إثراء الحوار الجاري حالياً حول اقتصادنا الوطني ، وسيدفع مسيرة التنمية إلى مسالك تناسب خصائص مجتمعنا وطبيعة اقتصادنا وبأدنى حد من التأثيرات السلبية التي لا تخلو منها أية معالجة .

وفقكم الله ورعاكم

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ...